



Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2002/8
23 August 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة السابعة عشرة

نيودلهي، ٢٣-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة
في المرفق الأول للاتفاقية

النظر في عملية التجميع والتوليف الرابعة للبلاغات
الوطنية الأولية

خلاصة المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية الأولية المقدمة
من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

مذكرة من الأمانة*

موجز

تعرض هذه الخلاصة المسائل الرئيسية المنبثقة عن التقارير الأربع بشأن عمليات تجميع وتوليف ٨٣ بلاغاً من البلاغات الوطنية الأولية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول). وتُنظمت المعلومات وفقاً للمبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ولقد قُدم الكثير من البلاغات الأولية الجديدة إلى الأمانة منذ التقرير الأخير لكن المسائل ذات الأهمية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ظلت متماثلة بالنسبة إلى جميع الأطراف المبلّغة. ورئي أن برامج التعليم والتدريب والتوعية العامة المتعلقة بتغير المناخ والاحتياجات إلى الموارد المالية والدعم التقني لها أهمية بالغة في إعداد البلاغات الوطنية لتنفيذ الاتفاقية على المدى البعيد.

وقد تود الأطراف أن تحيط علماً في الدورة السابعة عشرة للهيئة الفرعية للتنفيذ بهذه الخلاصة بقصد التوصية بمشروع مقرر للقيام بمزيد من عمليات التجميع والتوليف للبلاغات الوطنية الأولية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول كي يعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد نظراً لتأخير ناتج عن مشاكل تقنية في الاتصالات مع محرر خارجي.

أولاً - مقدمة

١- تستند عملية التجميع والتوليف الرابعة للبلاغات الأولية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول الأطراف) إلى ٣١ بلاغاً تلقتها أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة ما بين ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ و١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. والخلاصة، على النحو الوارد في هذا التقرير، تستند إلى عملية التجميع والتوليف الثالثة لـ ٥٢ بلاغاً وطنياً وعملية التجميع والتوليف الرابعة لـ ٣١ بلاغاً وطنياً قدم إلى الأمانة حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢^(١). وقد وردت هذه البلاغات الـ ٨٣ من البلدان التالية: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسرائيل، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بربادوس، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، دومينيكا، الرأس الأخضر، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سيشيل، شيلي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، الفلبين، كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباتي، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، منغوليا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النيجر، نيكاراغوا، نيوي، هايتي، هندوراس، اليمن.

ثانياً - الظروف الوطنية

٢- تفاوتت المعلومات المقدمة من الأطراف عن ظروفها الوطنية الواردة في البلاغات الوطنية من حيث مستوى التفصيل وقدمت إما في فصل قائم بذاته أو كجزء من فصول أخرى. وقدم الأطراف أيضاً معلومات عن حجم وموقع أقاليمها أو الظروف المناخية وخصائصها الطبيعية والجغرافية وحالتها الإنمائية وأوضاعها الاجتماعية - الاقتصادية. وتفاوت عدد السكان في الأطراف المبلّغة ما بين أقل من ٣ ٠٠٠ نسمة وما يزيد على ٢٠٩ ملايين نسمة. وفي ما يخص الحالة الإنمائية يقدر أن مستوى التنمية البشرية منخفض لدى ١٤ طرفاً مبلّغاً في حين أن مستوى التنمية البشرية متوسط في ٤٤ طرفاً بينما تدرج تسعة منها في الشريحة ذات المستوى المرتفع من التنمية وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يصنف ١٦ طرفاً

(١) انظر المقرر ٣٠/أ-٧، الفقرة ٢(ب) (FCCC/CP/2001/13/Add.4).

في إطار التنمية البشرية. وصنف إحدى وعشرون (٢١) طرفاً مبلّغاً في القائمة الحالية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفها من أقل البلدان نمواً.

٣- ووصف الأطراف أهمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في ما يتعلق بأولوياتها الإنمائية وشدد الكثير من الأطراف على الأهمية الخاصة التي توليها للزراعة والموارد المائية. وأكد بعض الأطراف المساهمة الهامة التي يقدمها قطاع الخدمات لاقتصاداتها. وأكد العديد من الأطراف، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الأهمية القصوى للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمناطق الساحلية ومصائد الأسماك. وقدم معظم الأطراف معلومات مفصلة عن قطاع الطاقة التي تبين منها وجود تفاوت ضخم في ظروف الأطراف وفي الاتجاهات الحالية والمستقبلية ذات الصلة بالعرض والطلب في مجال الطاقة.

ثالثاً - التنمية المستدامة وإدراج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في التخطيط على الأجلين المتوسط والطويل

٤- قدم الأطراف معلومات عن خطط التنمية المستدامة وإدراج الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في التخطيط على الأجلين المتوسط والطويل. وعلى وجه العموم كانت المعلومات المقدمة بشأن هذا الموضوع محدودة ولم تكن مفصلة بقدر يكفي لتحديد الأنشطة الملموسة ذات الصلة بخطةها. ولم يكرس عدد قليل من الأطراف فرعاً قائماً بذاته في بلاغاتها عن الشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة وأدرج بعض الأطراف المبلّغة الأخرى فرعاً منفصلاً عن خططها الوطنية.

٥- وقدم العديد من الأطراف معلومات عن الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة والتخطيط لدى وصف خططها الوطنية الإنمائية والبيئية والترتيبات المؤسسية والتشريعات المتعلقة بالبيئة و/أو التنمية. وشدد عدة أطراف على ضرورة التحقق من اتباع نهج متكامل لدى تناول القضايا البيئية. ووصف الكثير من الأطراف الأنشطة التي ينبغي تضمينها في الخطط الوطنية الإنمائية والبيئية حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة. ولم يبلغ سوى عدد قليل من الأطراف عن الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وشدد العديد من الأطراف أيضاً على أهمية المشاركة الفعلية للأطراف المؤثرة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الأهلية، في وضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ.

٦- وذكر معظم الأطراف المبلّغة أنها تعترم إدراج برامج التخطيط والمتعلقة بتغير المناخ ضمن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المستقبل. وذكرت عدة أطراف أنها قامت بالفعل بوضع خطط عمل وطنية شاملة و/أو أطر للسياسات المتعلقة بتغير المناخ بهدف الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وشدد معظم الأطراف

على الحاجة إلى وجود قدرة محسنة على وضع أطر مؤسسية تركز على وجه الخصوص للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ.

٧- وقدم العديد من الأطراف معلومات عن الجهود التي تبذلها لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ وسلطت أطراف أخرى الضوء على أهمية مراكز التنسيق التابعة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في تنسيق هذه الأنشطة وشددت عدة أطراف على ضرورة تعزيز التنسيق على المستويات المحلية والوطنية و/أو الإقليمية. وأعرب العديد من الأطراف عن الحاجة إلى مواصلة الأنشطة التي بدأت بالفعل أثناء إعداد البلاغات الوطنية الأولية. وقدم العديد من الأطراف معلومات عن التشريعات والاستراتيجيات البيئية الحالية منها أو المزمع وضعها.

رابعاً - قوائم جرد الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالة غازات الدفيئة

٨- قدم الأطراف قوائم جرد الانبعاثات البشرية المنشأ حسب المصادر وعمليات إزالة غازات الدفيئة حسب المصادر. وتفاوت مستوى المعلومات المقدمة في ما بين الأطراف وعلى وجه العموم لم يقدم سوى عدد قليل جداً من الدول الجزرية الصغيرة النامية أي بيانات عن الانبعاثات في بعض فئات المصادر لأنه لا يوجد لديها البيانات اللازمة. غير أن تقديم البلاغات من جانب أطراف أخرى كان مماثلاً على وجه الإجمال للبلاغات التي قدمتها الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٩- واتبع معظم الأطراف نصيحة الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (FCCC/SBSTA/1996/20)، الفقرة ٣٠) واستخدم المبادئ التوجيهية المنقحة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. واتبع معظم الأطراف النهج المرجعي، فيما خلا عدد قليل جداً من الأطراف الذي استغل الإمكانية التي تتيحها المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في ما يخص صوغ منهجيات و/أو عوامل الانبعاثات لبعض فئات فرعية مختارة من القطاعات مثل الزراعة والتغيير في استخدام الأراضي والحراثة وتصريف النفايات حتى تتناسب مع ظروفها الوطنية بصورة أفضل. وأفادت غالبية الأطراف عن مواجهة صعوبات ذات صلة بالبيانات المتعلقة بالأنشطة ولكن البعض منها واجه مشاكل تتعلق بعوامل الانبعاثات وأبلغت أطراف أخرى عن مواجهة صعوبات في تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وذكر نحو نصف الأطراف المبلّغة أنها قامت بتقدير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من احتراق الوقود باستخدام النهج المرجعي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنهج القطاعي. وفي معظم الحالات كانت الاختلافات المفاد بها بين هذين النهجين بنفس القدر بالنسبة لكلا الأطراف المدرجة في المرفق الأول وغير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية.

١٠- وقامت الأطراف كافة بتجميع بيانات عن الانبعاثات في ما يخص ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، في ما عدا مالديف التي لم تدرج انبعاثات أكسيد النيتروز. وقدم العديد من الأطراف (٥٧) أيضاً تقديرات عن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة معبراً عنها بمكافئ ثاني أكسيد الكربون. وبوجه عام يبدو أن ثاني أكسيد الكربون هو أهم غازات الدفيئة الصادرة. وقدم معظم الأطراف بيانات عن أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة وفئات المصارف مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن احتراق الوقود والعمليات الصناعية وعمليات إزالة ثاني أكسيد الكربون من قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة، والانبعاثات من الميثان الصادرة عن الزراعة والنفايات، وانبعاثات أكسيد النيتروز الصادرة عن التربة الزراعية واحتراق الوقود. وقدم معظم الأطراف المبلّغة بيانات عن الانبعاثات بشأن جميع سلائف الأوزون أو بعضها (أول أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية) وقدم عدد قليل من الأطراف بيانات عن الانبعاثات بشأن مركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور أو ثالث فلوريد الكبريت ولكن أكثر من نصف الأطراف المبلّغة قدم بيانات بشأن انبعاثات أكاسيد الكبريت. وقدم قرابة ثلثي الأطراف المبلّغة معلومات عن الانبعاثات الصادرة من وقود الصهاريج المستخدم في النقل. وقدم بعض الأطراف أيضاً معلومات بشأن عدم التيقن من تقديراتها بشأن غازات الدفيئة.

١١- وكان قطاع الطاقة بالنسبة لأغلبية الأطراف أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة يليه قطاع الزراعة لكنه كان بالنسبة لأكثر من ثلث الأطراف أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة. وفي ثلثي الحالات أمكن التعويض عن الانبعاثات من هذه الفئات من المصادر بواسطة المصارف ضمن قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة ككل.

١٢- وأشار معظم الأطراف إلى مصدر بيانات الأنشطة في ما يخص الانبعاثات المقدرة بالرغم من أن المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لم تطلب هذا النوع من المعلومات. وتفاوتت مصادر البيانات تفاوتاً كبيراً وشملت في أحيان كثيرة إحصاءات وطنية. وذكّر أن العاملين الرئيسيين اللذين يؤثران على نوعية قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة هما عدم توفر بيانات عن الأنشطة وعدم ملاءمة عوامل الانبعاثات الأصلية. وأشار بصورة متكررة إلى عدم توفر بيانات عن الأنشطة وعدم إمكانية الوصول إليها ورداءة نوعيتها، وبخاصة في قطاعات الطاقة والزراعة والتغيير في استخدام الأراضي والحراجة.

١٣- واستخدم معظم الأطراف الجدول الموجز الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أو نموذج مماثل للإبلاغ عن النتائج المتعلقة بقوائم الجرد. وقدم ثلث الأطراف المبلّغة جميع صحائف العمل ذات الصلة الواردة في الدليل المرجعي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في ما يخص إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة الأمر الذي يسرّ استنساخ البيانات وساهم في شفافية البيانات.

١٤- ووصف معظم الأطراف الترتيبات المؤسسية الحالية لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وحددت المجالات الممكنة لتحسينها. وفي الحالات القليلة التي جرى فيها إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة والإبلاغ عنها عن سنة (سنوات) أخرى إضافة إلى قائمة الجرد المقدمة أصلاً لسنة الأساس تحسنت درجة اكتمال وشفافية ونوعية هذه البيانات. وهو ما يوحي بأن هناك آفاقاً تشجع على إعداد قوائم الجرد على أساس متواصل. وأعرب الكثير من الأطراف عن ضرورة تحسين وتحديث قوائم الجرد لديها وأن هذا يتطلب مساعدة مالية وتقنية إضافية. وتلقى جميع الأطراف تقريباً دعماً خارجياً لإعداد قوائم الجرد الخاصة بها عن غازات الدفيئة.

خامساً - التدابير التي تسهم في التصدي لتغير المناخ

١٥- أدرجت جميع البلدان تقريباً في بلاغاتها الوطنية معلومات عن برامج تشتمل على تدابير قد تسهم في التصدي لتغير المناخ عن طريق الحد من زيادة انبعاثات غازات الدفيئة و/أو تعزيز عمليات الإزالة بواسطة المصارف. وحددت غالبية الأطراف القطاعات ذات الصلة من حيث أهميتها في انبعاثاتها من غازات الدفيئة الحالية و/أو المقبلة وحلت التدابير أو المشاريع التي يمكن أن تسهم في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. ووصف بعض الأطراف السياسات والتدابير القطاعية التي يمكن أن تؤثر على الانبعاثات في المستقبل. وشملت القطاعات التي تناولتها التقارير قطاعات الطاقة والزراعة والتغيير في استخدام الأراضي والحراجة والنفايات.

١٦- وفي قطاع الطاقة أبلغ الأطراف عن التدابير من جانبي العرض والطلب. وتضمنت التدابير من جانب العرض حفظ الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتوليد الحرارة والطاقة المشترك، وتحديث المرافق الحرارية الكهربائية، واستبدال الوقود، وواردات الكهرباء وتقليل الخسائر في النقل والتوزيع، والتشجيع على كهرية المناطق الريفية، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. أما على جانب الطلب فقد أشار الأطراف إلى التدابير في القطاعات الصناعية والسكنية والتجارية و/أو قطاع النقل وكانت هذه التدابير تتعلق بصفة رئيسية بتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في الإضاءة والتبريد والطبخ وتكييف الهواء؛ وتنفيذ برامج الإدارة على جانب الطلب؛ والترويج لاستبدال الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ ووضع الخطط الرئيسية للنقل البري؛ والبدء في استخدام مركبات تعمل بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي المضغوط؛ والإثراء عن استخدام السيارات الخاصة؛ وتحسين شبكة النقل العام؛ واتخاذ تدابير قانونية لمراقبة الانبعاثات الصادرة عن المركبات؛ وفرض قيود على استيراد السيارات المستعملة و/أو السيارات القديمة المجددة.

١٧- وفي قطاع الزراعة كانت التدابير المذكورة تتصل بتحسين ممارسات إدارة المزارع؛ وتقليل المساحات المزروعة؛ واتباع نظام الدورة الزراعية وتنويع المحاصيل وتكثيفها؛ وإدارة مغذيات النبات؛ واستبدال الأسمدة

المعدنية. وشملت التدابير الأخرى اتباع نظم محسنة للرعي وتحسين ممارسات إدارة الماشية وتغيير علف الحيوانات وتحسين جمع النفايات العضوية واستخدامها وتخزينها.

١٨- أما في قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة فقد تضمنت التدابير المقترحة، في ما تضمنت، الحفاظ على البرامج القائمة المتعلقة بالغابات والتحريج وإعادة التحريج؛ والوقاية من الحرائق والآفات ومكافحتها؛ والأخذ بحوافز ضريبية، وتطوير نظم تربية الحيوانات الحراجية وزراعة الأحراج واستغلالها؛ واستعراض السياسات المتعلقة بإدارة الغابات والأراضي؛ والإدارة المستمرة للمناطق المشمولة بالحماية والنظم الإيكولوجية الهشة.

١٩- وفي قطاع النفايات، كانت التدابير تتعلق أساساً بالإدارة المتكاملة للنفايات وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى في مختلف مراحل دورة الإنتاج واسترداد الميثان من أماكن دفن القمامة وإصدار صكوك قانونية.

٢٠- واستعان الأطراف بآراء الخبراء و/أو نماذج لتقييم الخيارات المتعلقة بالحد من غازات الدفيئة. واستند الأطراف التي استعانت برأي الخبراء في التقييمات الخاصة بها إلى قوائم جرد غازات الدفيئة وأنماط النمو الاقتصادي والخطط الإنمائية الوطنية أو القطاعية. أما الأطراف التي استخدمت النماذج فقد وضعت تقديراتها لمستوى الانبعاثات في المستقبل باستخدام السيناريو "الاعتيادي" وسيناريو أو اثنين لتخفيف الانبعاثات. وكانت المتغيرات الرئيسية المستخدمة في وضع السيناريوهات هي نمو السكان وعدد سكان الحضر والطلب على الطاقة والنتاج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط. وقدرت إسقاطات الانبعاثات بصفة رئيسية للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠.

٢١- وأبلغت عدة أطراف عن المعايير المستخدمة في تقدير وانتقاء خيارات التخفيض المحتملة. وشملت المعايير المستخدمة الإمكانيات المتاحة لتضمينها في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية والقطاعية؛ والآثار الممكنة على الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛ وتوفر الموارد المالية والمساعدة التقنية؛ والآثار البيئية المحتملة؛ وتخفيضات الانبعاثات المحتملة؛ وإمكانية التنفيذ والفعالية مقارنة بالتكاليف.

٢٢- واختلفت حالة تنفيذ الخيارات المتعلقة بالتخفيض في ما بين الأطراف. فقد ذكر العديد من الأطراف أن الدراسات لا تزال في مرحلة أولية، أو أن وضع توصيات أبسط تفصيلاً تقتضي التشاور مع الأطراف المؤثرة في القطاعين العام والخاص والحصول على مساهمتها فضلاً عن وضع سياسة عامة ومناسبة واتخاذ تدابير قانونية. وذكر بعض الأطراف أن تدابير محددة قد نفذت بالفعل وأنها تتصل أساساً بأدوات السياسة والقوانين الخاصة بالغابات.

٢٣- وأدرج العديد من الأطراف في بلاغاتها الوطنية بعض المشاريع الرامية على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز آليات الإزالة بواسطة المصارف. وتناولت المعلومات المقدمة عن هذه المشاريع أحياناً التكاليف المقترنة

بالتنفيذ وكذلك إمكانات التخفيف وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١٢ من الاتفاقية. وقدم بعض الأطراف مفاهيم مشاريع تضمنت وصفاً للنتائج المتوقعة، بما في ذلك الفوائد البيئية والاجتماعية الناتجة عنها.

سادساً - البحوث والمراقبة المنتظمة

٢٤- قدم معظم الأطراف معلومات عن البحوث والمراقبة المنتظمة سواء في فصل مخصص أو في فرع من بلاغاتها الوطنية. وقدم بعض الأطراف معلومات عن هذا الموضوع بصورة متفرقة في عدد من فروع البلاغات الوطنية.

٢٥- ومعظم برامج البحوث التي حددها أو خطط لتنفيذها الأطراف تتعلق بعمليات تقييم شدة التأثير بتغير المناخ والتكيف معه. وكانت القطاعات الرئيسية التي عولجت هي الزراعة والموارد المائية والمناطق الساحلية والغابات والطاقة. وركزت أبحاث أخرى على تحسين فهم ظاهرة النينو، التذبذب الجنوبي وتقليل وإدارة عدم اليقين المتعلق بتغير المناخ ووضع سيناريوهات مناسبة بشأن تغير المناخ وآثارها الاجتماعية - الاقتصادية. وأبلغ نحو نصف الأطراف عن الترتيبات المؤسسية الحالية أو المقبلة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية المتاحة لتيسير البحوث المتعلقة بتغير المناخ.

٢٦- وكانت البرامج البحثية الجارية أو المزمع إجراؤها تستهدف الفهم الأفضل لآثار تغير المناخ والظروف المناخية القاسية وتقلب المناخ على التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي والغابات والزراعة والموارد المائية والمناطق الساحلية ومصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان والمستوطنات البشرية. وتضمن بعض البرامج البحثية بشأن التكيف تقييماً لطائفة متنوعة من خيارات التكيف الساحلية وبرامج غرس النباتات وتربية الحيوانات والإدارة المتكاملة للآفات وتحسين إدارة التربة والمحاصيل وتقييم وتقدير تكلفة تدابير التكيف في مجال إمداد المياه واستخدامها واستحداثات تكنولوجيات جديدة للتكيف واستنباط أنواع جديدة من النباتات/المحاصيل المقاومة للآفات.

٢٧- وقدم معظم الأطراف لدى الإبلاغ عن المراقبة المنتظمة معلومات عن سجلاتها المتعلقة بالمراقبة وأنواع وعدد شبكات ومحطات المراقبة العاملة. وفي معظم الحالات تتكون هذه النظم من شبكة من محطات المراقبة والرصد التي تقوم بجمع البيانات الخاصة بالآثار الجوية والأوقيانوغرافية والهيدرولوجية. وأشار بعض الأطراف إلى مشاركتها في مختلف نظم المراقبة العالمية مثل النظام العالمي لمراقبة المحيطات والنظام العالمي لمراقبة المناخ وأشار البعض الآخر إلى تعاونها وتضافرها مع المنظمات الدولية.

٢٨- وأفاد معظم الأطراف عن حالة المراقبة المنتظمة والأنشطة المعترف القيام بها. وانصبت أكثر عمليات المراقبة شيوعاً على المناخ والهيدرولوجيا ومستوى سطح البحر. ووصف بعض الأطراف أيضاً التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي والعقبات المواجهة والاحتياجات إلى المساعدة المالية والتقنية.

٢٩- وكانت البرامج البحثية بشأن التخفيف تتصل أساساً بتحليل الخيارات المتعلقة باسترداد الطاقة واستحداث مصادر طاقة متجددة والترويج لاستخدامها وتقييم إمكانية تطبيق تدابير التخفيف المقترحة وتقييم وتقدير تكاليف التدابير المتعلقة بتخفيف الآثار. وشدد العديد من الأطراف أيضاً على تطوير بيانات عن الأنشطة و/أو عوامل الانبعاثات الملائمة من أجل تحسين نوعية قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

٣٠- وكانت العقبات ذات الصلة بالبحوث والمراقبة المنتظمة التي حددها بشكل عام الكثير من الأطراف المبلغة هي عدم توفر الموارد المالية والدعم التقني والافتقار إلى القدرات والطاقات البشرية. وقدم العديد من الأطراف معلومات عن البرامج البحثية التي يعتمزم إجراؤها تبعاً لتوفر الموارد المالية والتقنية. وشملت الاحتياجات والأولويات المتعلقة بالمراقبة المنتظمة التدريب وبناء القدرات في ما يخص علوم الأرصاد الجوية وعلم المناخ وإنشاء قواعد البيانات وإدارتها وتحسين نظم ومحطات وشبكات المراقبة القائمة وإصلاحها وتدعيمها. وأشار العديد من الأطراف أيضاً إلى الثغرات الضخمة التي توجد في عمليات المراقبة مما يقتضي إقامة محطات جديدة للرصد للنهوض بالقدرات والطاقات التقنية وتحسين المعدات وصيانتها وتنسيق وتدعيم المؤسسات المسؤولة عن التعليم والتدريب والبحوث.

سابعاً - آثار تغير المناخ واستراتيجيات التكيف والاستجابة

٣١- قدمت جميع الأطراف تقريباً معلومات عن آثار تغير المناخ وأوجه التأثير بها في الوقت الحاضر والمستقبل وكذلك عن تدابير التكيف معها واستراتيجيات الاستجابة لها، بما في ذلك على مستوى التنفيذ. وقد تضمن ذلك معلومات ذات صلة باستخدام المنهجيات والأساليب، وأوجه القصور في الأساليب، والأدوات والمشاكل والصعوبات المواجهة، والقطاعات التي جرى دراستها، وأساليب تحليل وتقييم الاحتياجات والأولويات المتعلقة بالتكيف، والترتيبات المؤسسية وإقامة الشبكات. وقدم بعض الأطراف أيضاً معلومات عن مجالات الأعمال التقنية الأخرى ذات الصلة بشدة التأثير بتغير المناخ والتكيف معه التي تعتمزم الاضطلاع بها إذا توفر لها قدر كاف من الموارد المالية والدعم التقني.

٣٢- وأفاد معظم الأطراف عن استخدامها للمبادئ التوجيهية التقنية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقييم آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك سيناريوهات الانبعاثات التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأفاد بعض الأطراف تحديداً عن استخدام الدليل الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة

والاستعانة برأي الخبراء أو استخدام أساليبها وفهوجها الخاصة. وتناول معظم الأطراف القطاعات المختلفة بصورة منفصلة عن بعضها البعض بينما أجرى البعض الآخر عمليات تقييم متكاملة لتفسير التفاعلات بين قطاعين أو أكثر من القطاعات ذات الصلة.

٣٣- واستخدم معظم الأطراف نماذج الدوران العام لوضع السيناريوهات المتعلقة بتغير المناخ واستخدم قرابة نصف الأطراف نظاماً نموذجياً متكاملًا لتقييم تغير المناخ المستحث لغازات الدفيئة وآلية تصميم السيناريوهات (سلسلة IS 92) لإعداد سيناريوهات إقليمية بشأن تغير المناخ استناداً إلى نموذج واحد أو نماذج متعددة من نماذج الدوران العام. واستخدم العديد من الأطراف أيضاً سيناريوهات إضافية أو مناظرة لآفاق زمنية مختلفة حتى عام ٢١٠٠.

٣٤- وكانت أكثر المنهجيات التي اتبعت في وضع سيناريوهات ارتفاع مستوى سطح البحر في ما يخص مختلف الآفاق الزمنية حتى عام ٢١٠٠ شيوعاً هي المنهجية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأجرى بعض الأطراف أيضاً تحليلات في ما يخص الحساسية باتباع سيناريوهات الانبعاثات المرتفعة والمنخفضة في حساب التغير المتوقع في مستوى سطح البحر.

٣٥- وأبلغ بعض الأطراف عن مواجهة مشاكل أو صعوبات في تطبيق المبادئ التوجيهية التقنية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقدير آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف معها وعن أوجه القصور في الأساليب والأدوات المستخدمة. وفي أحيان كثيرة كانت هذه الصعوبات أو المشاكل تتعلق بالأداء المنخفض لنماذج الدوران العام وعدم توفر مجموعات البيانات الشاملة اللازمة للتحقق على الوجه الصحيح من نتائج النماذج والافتقار إلى الوقت والموارد البشرية والمالية.

شدة التأثير

٣٦- جرى الاستعانة بطائفة واسعة النطاق من النماذج وكذلك آراء الخبراء في تحليل الآثار في مختلف القطاعات. وكانت النماذج تقوم على العمليات أو ذات نمط متكامل في ما يخص قطاعات مثل الزراعة (بما فيها تربية الماشية) والموارد المائية والغابات والمراعي والمناطق الساحلية وصحة الإنسان. وتضمنت القطاعات والمجالات الأخرى المشمولة المستوطنات البشرية ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي والسياحة والطاقة فضلاً عن النظم الإيكولوجية مثل الأحراج والشعاب المرجانية. وانصب التأكيد في معظمه على قطاعات محددة حسب أهميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٧- وأجرت أغلبية الأطراف تقديراً لشدة تأثير قطاع الزراعة وذكرت أن هذا القطاع يتأثر تأثيراً سلبياً بتغير المناخ والظروف المناخية القاسية مثل حالات الجفاف والأعاصير وفقدان خصوبة التربة والتعرية وغيض الأسمدة

المعدنية وازدياد انتشار الآفات والأمراض والإجهاد الحراري للحيوانات والآثار غير المباشرة لارتفاع مستوى سطح البحر. وركزت عمليات تقييم شدة التأثير على المحاصيل الزراعية في إطار طائفة متنوعة من سيناريوهات تغيير المناخ. ومن المتوقع بوجه عام أن تنخفض الإنتاجية المحصولية والحيوانية، باستثناء البلدان التي تقع على خطوط العرض المتوسطة والمرتفعة، حيث من المتوقع حدوث زيادة في إنتاج المحاصيل نتيجة لطول موسم الزراعة ودرجات الحرارة الأكثر اعتدالاً وازدياد التسميد بثاني أكسيد الكربون. وشملت الآثار الأخرى المحددة انخفاض نوعية الأعلاف.

٣٨- وأجرى العديد من الأطراف تقييماً لشدة تأثير المناطق الساحلية بينما أجرى بعض الأطراف التقييم في إطار سيناريوهات مختلفة لارتفاع مستوى سطح البحر. وكانت الآثار الرئيسية المحددة هي تحات وتراجع المناطق الساحلية وزيادة الملوحة في مصاب خلجان الأنهار والأراضي الرطبة نتيجة لموت أشجار المنغروف وتسرب المياه المالحة إلى الطبقات الحاملة للماء وتدهور وفقدان الشواطئ وانخفاض في إنتاجية مصائد الأسماك الساحلية وازدياد تبييض المرجان والآثار المدمرة على أنواع المرجان. وذكرت جميع البلدان الساحلية تقريباً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تغيير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر المترتب على ذلك سيكون له آثار مدمرة على المجتمعات والهياكل الأساسية الساحلية. وقدر بعض الأطراف أن ارتفاعاً قدره نصف متر إلى متر سيؤدي إلى انغمار الشواطئ الساحلية وتدمير الهياكل الأساسية مثل الطرق والمنازل الساحلية. وأعرب معظم الأطراف أيضاً عن قلقها إزاء الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر على الأراضي الزراعية والنظم الإيكولوجية المنخفضة وكذلك الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار.

٣٩- وأفاد معظم الأطراف عن الآثار المتوقعة لتغيير المناخ على الموارد المائية. وأفاد العديد من الأطراف عن زيادة محتملة في معدلات في الصرف نتيجة لهطول أمطار كثيفة واحتمال حدوث فيضانات سريعة بينما أكدت أطراف أخرى على الانخفاض في الموارد المائية. وهذا الانخفاض قد ينجم عن قلة هطول الأمطار وارتفاع معدلات التبخر والانخفاض في تغذية مستودعات المياه الجوفية وتلوثها. ويؤثر انخفاض الموارد المائية سلباً على توليد الطاقة الكهرومائية وإنتاج الغذاء، ولا سيما إنتاج المحاصيل عن طريق الرعي والنقل. وأشار العديد من الأطراف المبلّغة عن الآثار السلبية لتسرب المياه المالحة على نوعية المياه وأشار العديد من الأطراف أيضاً إلى أنها تواجه بالفعل مشاكل شحة المياه.

٤٠- وقدم العديد من الأطراف أيضاً معلومات متفاوتة من حيث مستوى التفصيل عن تقييم آثار تغيير المناخ على صحة الإنسان. وكان الرأي العام هو أن قلة الملاحظات والدراسات المتاحة تجعل من الصعب فهم العلاقات بين الخصائص المناخية وصحة الإنسان بصورة واضحة. وذكر معظم الأطراف أن من المرجح أن يزداد معدل الإصابة بالأمراض المنقولة بواسطة المياه والأمراض التي تحملها النواقل وكذلك الأمراض ذات الصلة بتلوث المياه.

وحُدِّدت مجموعة واسعة النطاق من الأمراض أكثرها شيوعاً الملاريا وحمى الضنك والإسهال. وأشار العديد من الأطراف إلى احتمال أن تؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى إجهاد إضافي للسكان مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالمرض. وأشار بعض الأطراف إلى حدوث زيادة في معدل الإصابة بالأمراض المتوطنة نتيجة لازدياد كثافة السكان وسوء الأوضاع الصحية.

٤١ - وقدم معظم الأطراف معلومات عن تقييم آثار تغيير المناخ على نظمها الإيكولوجية الأرضية. وأشار معظم الأطراف إلى حدوث انخفاض في الغطاء الخضري للأرض نتيجة لحدوث زيادة في معدل القحولة (الجفاف) وانخفاض إنتاجية الغابات والمراعي. وأشار بعض الأطراف إلى تغيير وإزاحة النظم الإيكولوجية فضلاً عن حدوث تحول عام في تكوين الأنواع. وأكدت أطراف أخرى أن إزالة الغابات من المرجح أن تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي. وأشار بعض الأطراف إلى احتمال ازدياد تواتر حرائق الغابات في المواسم الجافة وما يترتب على ذلك من زيادة في تعرية التربة.

٤٢ - وأفاد العديد من الأطراف عن الآثار السلبية المحتملة على مصائد الأسماك بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات في معدل الملوحة. ومن المتوقع أن يكون مرجع هذه الآثار هو تدمير مناطق مفاصق الأسماك وأماكن التكاثر مثل أشجار المنغروف والشعاب المرجانية وقلة توفر المغذيات. وفي معظم الحالات ظلت الآثار المتوقعة غير مؤكدة إذ أنه يصعب التنبؤ بمعدل التغيير وقدرة الأنواع على التكيف.

٤٣ - وقدم العديد من الأطراف معلومات عن شدة تأثير قطاعات/موارد أخرى مثل المستوطنات البشرية والسياحة والتنوع البيولوجي. وأشار بعض الأطراف إلى الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن العواصف والأعاصير المتكررة، وخصوصاً على الهياكل الأساسية وشبكات الطاقة والسياحة.

التكيف

٤٤ - قدمت جميع الأطراف المبلغة تقريباً معلومات عن خيارات وتدابير و/أو استراتيجيات التكيف ذات الصلة بآثار تغيير المناخ بالنسبة لمجموعة واسعة النطاق من القطاعات. وتفاوتت المعلومات تفاوتاً كبيراً من طرف إلى آخر. ولم ترد على وجه العموم أي إشارة واضحة إلى الأساليب المستخدمة في تقييم وتحليل استراتيجيات وتدابير التكيف. غير أن بعض الأطراف ذكرت أنها استعانت بآراء الخبراء على أساس النتائج أو التوقعات التي توصلت إليها نماذج التأثير في ما يخص نموذج الدوران العام. وشددت أطراف أخرى على الحاجة إلى المزيد من الدراسات المتعمقة والمفصلة بشأن شدة التأثير من أجل وضع تدابير للتكيف وتحديد الاحتياجات إلى المزيد من الدعم المالي والتقني.

٤٥ - وأفاد العديد من الأطراف عن خيارات و/أو استراتيجيات التكيف في قطاع الزراعة، بما في ذلك استنباط محاصيل تتحمل الجفاف والنهوض بنظم الإنذار المبكر والممارسات الإدارية وأساليب زراعة المحاصيل (مواعيد بديلة للزراعة أو تغيير كثافة النباتات أو أنواع المحاصيل)، والأخذ بممارسات جديدة للرعى، والتحول إلى نظم أكثر فعالية، وتعزيز مراقبة تعرية التربة، وتدريب الفلاحين وتقديم المساعدة لهم. وأفاد بعض الأطراف عن برامج تربية المواشي الجارية التي تتوافق مع عملية التكيف.

٤٦ - وأفاد العديد من الأطراف عن خيارات التكيف في ما يخص الموارد المائية وأشارت إلى مختلف الإصلاحات المعتمز إدخالها على السياسات المتعلقة بالمياه مثل السياسات التي تركز على حجز المياه ونقل المياه بين عدة أحواض وإزالة الملوحة وإدارة الفيضانات وإقامة السدود والخزانات لزيادة تخزين المياه. ويعتمز بعض الأطراف أيضاً إعادة تدوير المياه المستعملة وتخفيض الطلب مثلاً عن طريق اتباع نظم أكثر كفاءة للري.

٤٧ - وقدم قرابة نصف الأطراف المبلغة معلومات عن تدابير التكيف التي يمكن تنفيذها في المناطق الساحلية من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأفاد أطراف أخرى عن استراتيجيات وتدابير التكيف في مجالات صحة الإنسان والغابات والسياحة ومصائد الأسماك والمستوطنات البشرية والتنوع البيولوجي والأحياء البرية. وتضمنت التدابير المشار إليها تحسين نظام الرعاية الصحية وتعزيز إدارة الغابات لحماية البنى التحتية للسياحة وتعزيز التشريعات والتشجيع على حفظ التنوع البيولوجي.

٤٨ - ولم ترد إشارة واضحة إلى الاحتياجات والأولويات المتعلقة بتعزيز الترتيبات المؤسسية في ما يخص شدة التأثير وأعمال التكيف في المعلومات المقدمة من الأطراف المبلغة. غير أن بعض الأطراف أشار إلى الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات أفضل لجمع البيانات وتحليلها وأشار البعض الآخر إلى ضرورة القيام بمزيد من أنشطة بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

٤٩ - وحدد بعض الأطراف التنسيق والتعاون الأفضل بين المؤسسات والوكالات المختصة بوصفهما عوامل رئيسية في تيسير إدراج شواغل تغيير المناخ في عمليات وضع السياسات وألمحت أطراف أخرى إلى إمكانية استعراض التشريعات القائمة وتعديلها عند الضرورة من أجل وضع الإطار المؤسسي الملائم للتصدي لآثار تغير المناخ. وأشار عدد قليل من الأطراف إلى ضرورة تحسين قدرات المنسقين الوطنيين المعنيين بتغيير المناخ وكذلك المؤسسات الوطنية على إدارة البرامج المتعلقة بتغيير المناخ وتنسيقها.

٥٠ - وأفاد عدد محدود من الأطراف عن مستوى مشاركة الأطراف المؤثرة ومقرري السياسات المعنيين في عملية تقييم شدة التأثير بتغيير المناخ والتكيف معه وعن المشاركة والتعاون بين الخبراء والمؤسسات على الصعيد الوطني في القيام بأعمال تقييم شدة التأثير والتكيف.

٥١- وقدّم العديد من الأطراف معلومات عن احتياجاتها وأولوياتها في ما يخص التعليم والتدريب والبحوث في عمليات تقييم شدة التأثير والتكيف وشدد معظمها على أهمية التدريب والبحوث. ورئي أن من الضروري توفير التدريب الذي يستهدف في المقام الأول تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على القيام بأعمال متعمقة بشأن تقييم شدة التأثير والتكيف في مختلف القطاعات.

٥٢- وذكر بعض الأطراف أنها تعترم معالجة مجالات تقنية ذات صلة بأعمال تقييم شدة التأثير والتكيف، ولا سيما في وضع تنبؤات أفضل عن التغيرات في درجات الحرارة وسقوط الأمطار وفي تقليل مستوى عدم اليقين عند القيام بعمليات التقييم. وأشار عدد محدود من الأطراف إلى أهمية تعزيز التعاون وإقامة الشبكات وتقاسم المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي وكذلك تعبئة الموارد ونقل التكنولوجيات الملائمة لتقييم شدة التأثير والتكيف.

ثامناً - التعليم والتدريب والتوعية العامة

٥٣- قدّم جميع الأطراف المبلّغة تقريباً معلومات عن البرامج الجارية و/أو المقبلة المتصلة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة بدرجات مختلفة من التفصيل. وكرّس نصف الأطراف المبلّغة فصلاً منفصلاً لهذه المسائل الثلاث بينما قامت أطراف أخرى بإدراجها كفرع من فصل أو بتناول المسائل بصورة عامة للغاية في البلاغات الوطنية. وفي جميع الحالات تقريباً كان من الصعب التمييز بوضوح بين الأنشطة والبرامج الجارية والأنشطة والبرامج المزمع تنفيذها في المستقبل وأعرب الأطراف بوجه عام عن الحاجة إلى تحسين البرامج الوطنية ذات الصلة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة المتعلقة بتغيّر المناخ في ما يخص جميع شرائح السكان تقريباً، بما في ذلك مقرر السياسات والجمهور بوجه عام.

٥٤- وقدّم معظم الأطراف معلومات عن المبادرات الحالية و/أو المعتمَدة اتخاذها في المستقبل لإدراج المسائل البيئية والمتعلقة بتغيّر المناخ في جميع مراحل نظام التعليم الرسمي. وقد أدرج بعض الأطراف بالفعل تدريس المسائل ذات الصلة بتغيّر المناخ في مناهج التعليم العالي، بينما أعرب البعض الآخر عن اعتزامه القيام بذلك في المستقبل. وذكر طرف واحد التزامه بتقديم منح دراسية لدراسة علم تغيّر المناخ.

٥٥- وأكد معظم الأطراف أهمية التدريب في سياق إعداد البلاغات الوطنية. وأشار عدة أطراف إلى الافتقار إلى عدد كاف من الخبراء المدربين في ميدان تغيّر المناخ للوفاء بالالتزامات التي تقتضها الاتفاقية. وشدد بعض الأطراف على أهمية إدراج المسائل المتعلقة بتغيّر المناخ في برامج التعليم الرسمية و/أو غير الرسمية وكذلك على إذكاء الوعي العام. وشددت أطراف أخرى على عدم قدرة المؤسسات القائمة على الاضطلاع ببرامج البحث

والتدريب اللازمة للوفاء بمقتضيات الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ المتعلقة بالإبلاغ أو وضع وتنفيذ برامج وأنشطة مناسبة للتوعية العامة.

٥٦- وسلّم العديد من الأطراف بأهمية برامج التوعية العامة والحاجة إلى مواصلة الأنشطة القائمة وتحسينها. غير أن المعلومات المقدمة كانت في أغلب الأحيان غير واضحة بالقدر الكافي لتقييم بؤرة تركيز هذه البرامج ونطاقها. وذكّر أن المعلومات الخاصة بالتوعية العامة قد عمّمت باستخدام مجموعة واسعة النطاق من المواد والوسائل الإعلامية. وبالإضافة إلى أنه يجري في معظم الحالات استهداف عامة الجمهور فقد أفاد بعض الأطراف أيضاً عن برامج للتوعية الخاصة موجهة نحو فئات محددة من السكان.

٥٧- وأشار العديد من الأطراف إلى الحاجة إلى المساعدة من أجل تعزيز البحوث والمراقبة المنتظمة حتى يتسنى التصدي بصورة أفضل لتغير المناخ. وكانت المجالات التي جرى التشديد عليها هي بناء القدرات، ورصد وجمع البيانات وأجهزة المراقبة الصحيحة وتدعيم القدرات المؤسسية.

تاسعاً - الاحتياجات والمعوقات المالية والتكنولوجية

٥٨- قدم جميع الأطراف المبلّغة بعض المعلومات عن احتياجاتها المالية والتكنولوجية والمعوقات التي تواجهها في إعداد بلاغاتها الوطنية وتنفيذ الاتفاقية. وقدمت عدة أطراف المعلومات في فصل و/أو فرع منفصل لكن معظم الأطراف تناول هذه المسائل في فصول مخصصة لمجالات أخرى من بلاغاتها الوطنية. وأفاد معظم الأطراف عن المعوقات ذات الصلة بتوفر البيانات ونوعيتها والتكنولوجيات المتاحة والأدوات والمنهجيات والقدرات البشرية والمالية والمؤسسية.

٥٩- وأقر معظم الأطراف أنها تلقت مساعدة مالية وتقنية من مرفق البيئة العالمية ووكالاته التنفيذية وغيرها من البرامج الثنائية أو المتعددة الأطراف من أجل إعداد البلاغات الوطنية الأولية. وشدد معظم الأطراف على أهمية مواصلة هذه المساعدة. ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ١٢ من الاتفاقية والفقرة ١٧ من المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ أدرج العديد من الأطراف معلومات عن المشاريع المتعلقة بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة المقترحة للتمويل وأدرج بعض الأطراف قائمة بمشاريع التكيف لأغراض التمويل.

٦٠- وأفاد جميع الأطراف تقريباً عن مواجهتها لصعوبات في إعداد قوائم جردها لغازات الدفيئة وذكرت أن ذلك يعود إلى الافتقار إلى القدرات التقنية والمؤسسية والبيانات الجيدة النوعية. وأفاد العديد من الأطراف أن العوامل المتعلقة بالانبعاثات ليست مناسبة لحالتها الخاصة ولا يمكن تطبيقها عليها. وشدد بعض الأطراف على ضرورة تطوير المنهجيات بحيث تتوافق مع ظروفها الخاصة. وأعربت كذلك عن الحاجة إلى المساعدة لضمان

الاستمرار في جمع البيانات المتعلقة بالأنشطة والمحافظة عليها وتحسين دقة هذه البيانات وموثوقيتها وتعزيز القدرات والخبرات التقنية المحلية ووضع منهجيات وطنية لتقدير عوامل الانبعاثات أساساً في قطاعات الطاقة والزراعة والتغيير في استخدام الأراضي والحراجة والنفايات.

٦١- وأشار الأطراف إلى الثغرات والصعوبات التي لها صلة إما بالتقييم أو إمكانية تنفيذ خيارات التخفيض. ومن بين المشاكل ذات الصلة بتقييم خيارات التخفيض، ذكر الأطراف قصور الترتيبات المؤسسية ونقص المعلومات والافتقار إلى القدرات اللازمة لتحليل تدابير تخفيف الآثار ووضع المشاريع وكذلك عدم توفر الموارد المالية. وشملت المعوقات المتعلقة بتنفيذ تدابير التخفيض قصور الترتيبات المؤسسية وعدم توفر الموارد المالية وعدم وجود حوافز ضريبية و/أو سياسات للتشجيع على استحداث أجهزة أكثر كفاءة وإنتاجها واستخدامها، وتفادي خطر اتباع تكنولوجيا جديدة وارتفاع تكاليف التكنولوجيات المتعلقة بالتخفيض وعدم وجود تأييد من الجمهور أو من الناحية السياسية لتنفيذ تدابير التخفيض.

٦٢- وفيما يخص المشاكل والمعوقات المواجهة في مجال عمليات تقييم شدة التأثير أشار العديد من الأطراف إلى أن الدراسات لم تكن شاملة بالقدر الكافي لتغطية جميع القطاعات بسبب الافتقار إلى القدرات والتكنولوجيا/المنهجية والبيانات الجيدة النوعية فضلاً عن عدم كفاية الموارد المالية. وكانت الاحتياجات المحددة تتعلق بالنهوض بالمهارات والبحوث وتحسينها وجمع وتحليل البيانات ذات الصلة بشدة التأثير وتدابير التكيف وبناء القدرات اللازمة لتقييم آثار تغير المناخ والتصدي لها. وشدد العديد من الأطراف على ضرورة تحسين الإسقاطات بشأن التغيرات في درجات الحرارة وسقوط الأمطار وكذلك ارتفاع مستوى سطح البحر حتى يتسنى تقليل أوجه عدم اليقين بشأن آثارها. وكانت القطاعات الرئيسية التي شكلت مصدراً للقلق هي الموارد المائية والزراعة في المناطق الساحلية والمستوطنات البشرية والسكان والنظم الإيكولوجية. وباستثناء عدد قليل جداً لم تذكر الأطراف احتياجاتها صراحة.